لرفع طاقتها الاستيعابية الى ١٥ فى المائة من مخرجات التعليم العام

وزارة التعليم الفني والتدريب المهني ترصد ملياراً و٢١ مليوناً و٤٠٠ آلاف دولار لانشاء وتجهيز ٢١٩ معهداً مهنياً وتقنياً في عموم محافظات الجمهورية

صنعاء / سبأ :

رصدت وزارة التعليم الفنى والتدريب المهنى نحو مليار و٢١ مليون و٤٠٥ آلاف دولار لانشاء وتجهيز ٢١٩ مركزا ومعهدا مهنيا وتقنيا فى عموم محافظات الجمهورية تستهدف استيعاب ٦٤ الف و٤٢٤ طالب وطالبة من مخرجات التعليم الاساسى والثانوى وذلك ضمن استراتيجيتها الوطنية للعشر السنوات القادمة.

تتضمن الاستراتيجية أنشاء ١٣٧ معهدا مهنيا وتقنيا بتكلفة أجمالية ٥٢٢ مليوناً و٢٨٢ الف دولار بهدف استيعاب مخرجات التعليم الاساسى والمتوقع تخرج نحو ٤١ الف و٢٢٢ طالبا وطالبة من التعليم الاساسى بحلول العام ٢٠١٤م، وكذا أنشاء ٨٢ معهدا مهنيا وتقنيا بقيمة أجمالية ٣٢١ مليون و٨٨٧ الف دولار لاستيعاب مخرجات التعليم الثانوى والمتوقع تخرج نحو نحو ٢٣ الف و٢٠٢ طالب وطالبة للمدة نفسها.

وقالت الاستراتيجية أنها حددت نحو ٢٥ مليون و٨٤٦ الف دولار كنفقات تشغيلية وتدريبية للكادر التربوى ٠ أضافة الى ٢٦مليون و٣١٧الف دولار نفقات للبناء الموسسى وصيانة المبانى والتجهيزات ٠ ومليغ ٤٠مليون و٨٨٣ الف دولار نفقات التدريب المحلى والخارج والبعثات وكذا مبلغ ٨٤ مليوناً و١٩٠ الف دولار لاعداد وتجهيز المناهج والبرامج التدريبية.

وأوضح الدكتور على منصور بن سفاع وزير التعليم الفنى والتدريب المهنى لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ أن الوزارة تسعى الى رفع الطاقة الاستيعابية لمؤسساتها المهنية والتقنية الى ١٥ فى المائة من مخرجات التعليم العام تغطى عموم المناطق فى الجمهورية خلال سنوات الاستراتيجية التى تنتهى فى العام ٢٠١٤م.

وأشار الاخ الوزير الى أن البرنامج الاستثمارى لوزارة التعليم الفنى والتدريب المهنى لهذا العام أرتفع الى ٧ مليارات و٦٠٨ ملايين و٨٨٧ الف ريال بنسبة زيادة قدرها ٤٦ فى المائة عن ما تم اعتماده للعام ٢٠٠٥م إلبالغ قيمتة ٥ مليارات و٢١٧مليوناً و٣٠٠ الف ريال، مبينا أن حصة الحكومة من البرنامج الاستثمارى للوزارة لهذا العام بلغت ٣مليار و٢٧٥ مليون و١٨٧ الف ريال ٠ فيما يعتبر بقية المبلغ تمويل خارجى من القروض والمساعدات، لافتا أن ما تم رصده للبرنامج الاستثمارى للوزارة للعام الجارى ٢٠٠٦م يمثل ما نسبته ٤١ر٤فى المائة من المبلغ الذى تقدمت الوزارة بطلبة لتمويل عدد من المشاريع الجديدة واستكمال عدد من المشاريع قيد التنفيذ التى تبلغ قيمتها ١٨ مليار و٣٧٤ مليون و٤٣٨ الف ريال وتأتى فى أطار المرحلة الاولى للاستراتيجية الوطنية للتعليم الفنى والمهنى للاعوام ٢٠٠٥ /٢٠٠٨ م والتى تركزعلى دعم وتطوير البنية الحالية للتعليم الفنى والتدريب المهنى على كافةالمستويات وفق التوجه الجديد للاستراتيجية المعتمدة وأكمال بناء وتجهيز وتشغيل المعاهد التى لازالت فى طور الاعداد وعددها ٣٥ معهدا مهنيا وتقنيا.

وأضاف الدكتور على منصور سفاع وزير التعليم الفنى والتدريب المهنى أن الوزارة نفذت خلال العام الماضى فى اطار المرحلة الاولى للاستراتيجية ٦٨ مشروعا بكلفة مليار وأربعمائة وخمسة وثمانين مليون وثمانمائة وأربعة وعشرين الف ريال منها ٥١٩ مليون و٣٨ الف ريال تمويل محلي.

وأكد الاخ وزير التعليم الفنى والمهنى حرص الوزارة على تطوير المنظومة التعليمية التدريبية لمواكبة التطورات والتوجهات العالمية منهجية واحتياجات السوق المحلى والاهداف الوطنية كالتخفيف من الفقر والقضاء على البطالة من جهة أخرى بالاضافة الى تحقق مبدأ تكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع للحصول على فرص الالتحاق بالتعليم الفنى والتدريب المهنى الى جانب خلق التوازن المطلوب بين مخرجات التعليم الفنى والتدريب المهنى ومخرجات التعليم الجامعى لتصحيح الخلل القائم فى هرم القوى العاملة.

يشار الى أن عدد المؤسسات التدريبية التابعة للوزارة أرتفع بحلول العام ٢٠٠٦م الى ٦١ مؤسسة تدريبية مهنية وتقنية موزعة فى عموم محافظات الجمهورية وفقا لمتطلبات واحتياجات المجتمع وسوق العمل تضمنت ٢٧ موسسة تقنية منها ٤ كليات مجتمع و١٠ معاهد تقنية صناعية و٤ معاهد تقنية زراعية و٦ معاهد تقنية تجارية ومعهد تقنى بحرى وأخر بيطرى زراعى بالاضافة الى معهد تقنى فى مجال الفندقة والسياحة ٠ كما اشتملت على ١٤ موسسة مهنية منها ٦ معاهد مهنية تجارية وأخرى صناعية و٢ معاهد مهنية زراعية ٠ بالاضافة الى ٢٠ موسسة تدريب مهنى صناعية وحرفية.

ثلاثة ملايين و٦٩٦ ألف دولار كلفة مشاريع تربوية فى لحج للمدة من ١٩٩٧ / ٢٠٠٦م

الحوطة / سبأ:

بلغت القيمة الفعلية لمشاريع التربية والتعليم التى نفذها مشروع الاشغال العامة بمحافظة لحج خلال الاعوام ١٩٩٧ / ٢٠٠٦ م ثلاثة ملايين و٦٩٦ الفا و١٥٢ دولار شملت بناء مدارس أضافية وفصول دراسية للبنين والبنات فى عدد من مديريات المحافظة.

واوضح المهندس / محسن حسن علوى استشارى المحافظة لوكالة الانباء اليمنية سبأ الى ان مشروع الاشغال العامة بمحافظة لحج نفذ ١٢ مشروعا صحيا بتكلفة ٤٢٦ الفا و٨٣٧ دولار و١٥ مشروعا فى قطاع المياه والصرف الصحى بتكلفة٦٨١ الفا و٢٣٦ دولار فيما بلغت مشاريع التدريب والرصف ثمانية مشاريع بتكلفة ٥٠٠ الف و٦٠٨ دولار.

واشار الاخ استشارى محافظة لحج الى أن هناك عدداً من المشاريع قيد التنفيذ حاليا تبلغ قيمتها الفعلية مليون و ٨٢٨ الفا ٧٢٣ دولار من مخصصات هيئة التنمية الدولية وصندوق الانماء العربى موزعة على قطاعى التربية والتعليم والمياه والبيئة، موضحا ان عدد مشاريع التربية والتعليم قيد التنفيذ تبلغ ١٥مشروعا بتكلفة مليون و٣٦٥ الفا و ٤٧ دولار الى جانب أربعة مشاريع فى قطاع المياه تتمثل فى بناء خزان تجميعى لمياه الامطار بكرب عنفان مديرية القبيطة وخزان عريم العليا والسفلى بمديرية القبيطة بالاضافة الى بناء خزانين اخرين بالجلالية وزريقة اليمن بمديرية المقاطرة بتكلفة ٣٣٢ الفا و ٢٣٥ دولار.

كما تم تخصيص مبلغ ١٣١ الف دولار لانجاز المرحلة الثانية من مجاري الوهط بمديرية تبن.

وزير الصحة ومحافظ حجة يتفقدان سير أداء المنشآت الصحية في حجة

حجة / سبأ:

تفقد الاخوان الدكتور عبدالكريم يحيى راصع وزير الصحة العامة والسكان والعميد محمد عبدالله الحرازى محافظ محافظة حجة أمس سير أداء عدد من المراكز والوحدات الصحية بمديريات نجرة، بنى قيس وكعيدنة.. حيث زارا الوحدة الصحية بمدينة الامان مديرية نجرة و المركز الصحى بمنطقة الطور بمديرية بنى قيس والمركز الصحى بمديرية كعيدنه وتعرفا على حجم ومستوى الخدمات الصحية والطبية التى تقدمها تلك المرافق للمرضى من المواطنين ودورها فى مكافحة الامراض والاوبئة المنتشرة فى تلك المديريات وكذا اسهامها فى مجال تقديم الخدمات التوليدية والتشخيصية للنساء الحوامل والاطفال.

وخلال الزيارة وجه الاخ وزير الصحة العامة والسكان بتطوير وتحويل الوحدة الصحية بمديرية نجرة الى مركز صحى ٠ وتحويل المركز الصحي بمديرية كعيدنه الى مستشفى ريفى، مشيرا الى الاهمية التى تكتسبها هذه المرافق وأهمية تطويرها وتحسينها بما يمكنها من تقديم الخدمات الصحية والطبية للمواطنين بالشكل المطلوب.. داعيا العاملين كافة بتلك المرافق الى مواكبة الخطط والبرامج التنفيذية للوزارة وترجمتها بواقعية من اجل خدمة المواطنين.

رافقهما خلال الزيارة الدكتور عبدالكريم نصار مدير عام مكتب الصحة العامة والسكان وعدد من مسولى الوزارة ومكتب الصحة بالمحافظة.

من جانب آخر أقر اجتماع موسع عقد أمس بمديرية المحابشة محافظة حجة برئاسة الاخوين عبدالرحمن فضل الارياني وزير المياه والبيئة ومحمد عبدالله الحرازى محافظ المحافظة تشكيل لجنة أشرافية مهمتها تأسيس هيئة ادارية ورقابية لتأهيل وتشغيل مشروع مياه المحابشة المتعثر الذى تتجاوز تكلفته الانشائية المليار ريال على نفقة الحكومة ويستفيد منه ما يزيد عن ثلاثين الف نسمة من سكان مدينة المحابشة والقرى المجاورة.

ووجه الاخوان وزير المياه ومحافظ المحافظة بتنفيذ مشاريع المياه والصرف الصحى بالمديرية والمديريات المجاورة لها٠ وسرعة استكمال أنجاز المشاريع المعتمدة ضمن الخطط التنموية.

وحثا على سرعة تقديم الدراسات الفنية والهندسية الخاصة بمصادر مياة الشرب بالمناطق المحرومة والمحتاجه ورفعها الى الوزارة مع الحلول المقترحة ليتسنى مراجعتها واعتمادها ضمن خططها المستقبلية.

الى ذلك تفقد الاخوان وزير المياة والبيئة ومحافظ محافظة حجة ومعهما المهندس على الصريمى رئيس الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف عددا من المرافق والمنشات الخاصة بمشروع مياه المحابشة واطلعوا على مستوى الجهود المبذولة لاعادة تأهيله وتشغيله.

كما اطلعا على مشروع مياه مديرية عبس المزمع افتتاحه خلال العام الجارى بكلفة تبلغ ستمائة مليون ريال بتمويل حكومى وتقفدا مشروع مياه مديرية بنى قيس البالغ كلفته مائة وثلاثة وثلاثين الف دولار بتمويل من مشروع المياه والصرف الصحى للمناطق الريفية وخلال الزيارة استمعا الى شرح تفصيلى من قبل المعنيين عن اهمية المشروعين فى مجال تعزيز وتوفير خدمات المياه للمواطنين واللذين يستفيد منهما اكثر من خمسة وثلاثين الف نسمة.

الهيئة العامة للاستثمار تقدم المساعدة للمستثمرين لضمان حقوقهم القانونية

صنعاء / سبأ:

ركزت الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦ /٢٠١٠م للهيئة العامة للاستثمار على العديد على ايجاد خارطة استثمارية تشمل جميع المحافظات وتوسيع فرص العمل من خلال التوسع فى فرص الاستثمار من خلال جذب رؤوس الاموال وتحسين البيئة الاستثمارية من خلال رفع مستوى الاداء فى مختلف المجالات الانتاجية والخدمية والادارية والتنظيمية.

وأشارت الخطة حصلت وكالة الانباء اليمنية /سبأ/ على نسخة منها الى ان الهيئة العامة للاستثمار تسعى الى خلق مناخ استثمارى مشجع يضمن استمرارية جذب رووس الاموال المحلية والاحنبية وخلق مزيد من فرص الاستثمار فى القطاعات الاقتصادية الواعدة فى مجال الصناعة والسياحة والزراعة والاسماك وغيره، موضحة بأن الهيئة تعمل وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة على تقديم المساعدة للمستثمرين لحماية وضمان حقوقهم القانونية والتوجه نحو الانتشار الجغرافى للمشاريع الاستثمارية فى مختلف مناطق الجمهورية وخاصة الساحلية والجزر فى البحر الاحمر وخليج عدن والبحر العربى ورفع كفاءة الاداء الادارى والتنظيمى للهيئة.

وبينت أن السياسات والاجراءات التى ستتخذها الهيئة فى اطار الخمسية الثالثة تتضمن التواصل مع المؤسسات الاقليمية والدولية المختصة الاستثمارية لوضع استراتيجية استثمارية واضحة المعالم والاهداف للجهورية اليمنية والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة من خلال تنفيذ حملات ترويجية تشمل عقد الندوات والمؤتمرات فى الداخل ودول الخليج وجنوب شرق اسيا وبعض الدول الاوروبية وأماكن وجود المغتربين اليمنيين.

كما تتضمن سياساتها الترويج والتسويق للفرص الاستثمارية فى اليمن داخليا وخارجيا واظهار صورتها الايجابية المتضمنة كافة الميزات المساعدة على استقطاب رووس الاموال المختلفة وتبسيط اجراءات تسجيل المشروعات وتفعيل دور الفرع والمكاتب فى المحافظات.

وتسعى الهيئة العامة للاستثمار حسب الخطة الى انشاء مناطق صناعية فى كل من عدن ولحج وابين والحديدة وحضرموت وتخصيص ارضى للاستثمار والتركيز على الصناعات الاستخراجية والتحويلية والتجميعية.

وقد ساهمت الهيئة العامة للاستثمار بدور بارز منذ انشاءها فى العام ١٩٩٢م فى الترويج الاستثمارى لليمن وجذب الاستثمارات العربية والاجنبية وتشجيع المستثمرين المحليين، وأحدثت نقلة نوعية فى الاستثمارات التى تنامت بشكل غير مسبوق فى مختلف المجالات.. حيث منحت الهيئة تراخيص لمشاريع استثمارية منذ تأسيسها وحتى مارس الماضى ٢٠٠٦م ٥ الاف و ٦٧٩ ترخيصا لمشاريع استثمارية بكلفة اجمالية قدرها واحد تريليون و٢٧٨مليارا و٥١٤ مليونا و ٧٤٧ الف ريال ٠وفرت نحو١٧٤ الفا و٢٢ فرصة عمل، وتوزعت تلك المشاريع على قطاعات الصناعة والزراعة والاسماك والخدمات السياحية، حيث جاءت المشاريع الصناعية فى المرتبة الاولى بـ/ الفين ٨٠٦ مشاريع تليها المشاريع الخدمية بـ/ الف و ٢٨٣/ مشروعا ثم المشاريع السياحية بـ/ ٧٧٢/ مشروعا ٠ وبلغ عدد المشاريع الزراعية ٥٧٧/ مشروعا وتأتى المشاريع السمكية أخيرا بـ/ ١٦٧/ مشروعا.

وبحسب احصائية رسمية صادرة عن الهيئة فقد بلغ اجمالى المشاريع الاستثمارية المنفذة والتى تحت التنفيذ خلال الفترة مارس ١٩٩٢م وحتى نهاية عام ٢٠٠٥م حوالى ٣ الاف و٦١٥ مشروعا استثماريا وتمثل نسبة ٦٤ر٧ بالمئة من اجمالى عدد المشاريع المسجلة فى الهيئة وفروعها.

ميناء عدن يحقق زيادة في مناولة البضائع والحاويات عبر ارصفة المعلا

عدن / سبأ

حقق ميناء عدن زيادة في مناولة البضائع والحاويات عبر ارصفة المعلا ومحطة الحاويات العام الماضى ٢٠٠٥م حيث وصل حجم البضائع الجافة الى /٣/ ملايين و/ ٦٠٦/ الاف و/١٣٩/ طناً مقارنة بعام ٢٠٠٣م الذى يعد أفضل عام للمناولة ووصل فيه عدد المناولات /٣/ ملايين و/٣٦٤/ الفاً و/١١٧/ طناً.

واشارت نشرة احصائية سنوية صادرة عن أدارة ميناء عدن الى ان مادة القمح حققت النصيب الاكبر فى الزيادة بمقدار /٥٠١/ الف و/٥٢١/ طناً تليها مادة الاسمنت بمقدار /١٥٠/ الفاً و/٩١٣/ طناً فيما وصلت الزيادة فى مادة السكر /٨٤/ الفاً و/٨٨٩/ طناً.

تأهيل ٩٩ كادرا من مصلحة الموانئ اليمنية

عدن / سبأ

أهلت مصلحة الموانئ اليمنية عبر مركز التدريب البحرى التابع لها خلال النصف الاول من العام الجارى ٩٩ كادرا من موظفى دوائر واقسام ميناء عدن.

وذكر الاخ يوسف الجاوى مدير مركز التدريب البحرى لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ أن جوانب التأهيل شملت تعليم اللغة الانجليزية والكمبيوتر وادارة الشبكات الحديثة للحسابات والسكرتارية وتأمين الحاويات والسلامة المهنية والهندسة والميكانيكا البحرية والصيانة والاطفاء.

العمارة في اليمن

سلسلة دراسات معمارية

الحلقة السابعة

التهوية الطبيعية وحركة الهواء

الاستشاري المعماري
المهندس/ سعد حميد جاسم العنبكي

إن التهوية الطبيعية وحركة الهواء تعتبران أحد أهم مسببات تهيئة مبنى ذي مواصفات بيئية ممتازة يتمتع ساكنوه براحة عالية في المناطق الدافئة الرطبة بالاعتماد على أقل ما يمكن من مصادر طاقة أو تركيبات ميكانيكية.

إن السيطرة على حركة تيارات الهواء داخل المبنى وكيفية توجيه هذه التيارات هما دليل نجاح المصمم وحسن أداء المبنى.

وتتحقق التهوية الطبيعية وحركة الهواء في المبنى كنتيجة لاختلال الضغط بين داخل المبنى وخارجه وكمية هذا الاختلاف في الضغط وموانع انسياب الهواء إلى داخله عبر فتحات هي التي تحدد كمية تدفق الهواء عبر هذه الفتحات أما العاملان اللذان يؤديان إلى حدوث هذا الاختلاف في الضغط فهما :

١- قوة الرياح
٢- تيارات الحمل

بينما يكون التصميم مسؤولاً عن الاستفادة من هذه العوامل الطبيعية.

إن لحركة الهواء والتهوية الطبيعية ثلاثة واجبات أساسية مميزة وهي :

٣- تزويد المبنى بالهواء النقي الصحي
٤- التبريد بواسطة تيارات الحمل
٥- التبريد الفيزيولوجي

وتنظم الفقرة (١ و٢) تحت عنوان التهوية، أما الفقرة (٣) فهي التي نسميها حركة الهواء.

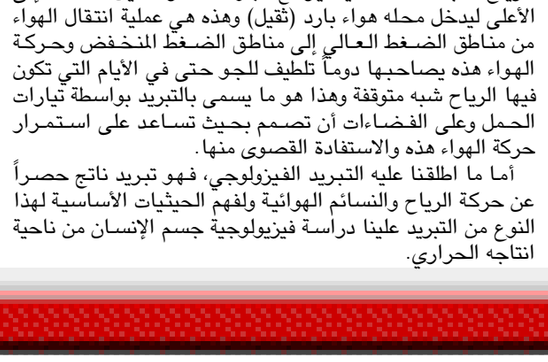

إن احتياجاتنا للتجهيز بالهواء النقي هي من الأمور الطبيعية المسلم بها ولا يفوتني التذكير في هذا المجال بالخطأ الشائع في معظم قاعات الأفراح الموجودة في عدن والتي تعتمد في تبريدها على مكيفات الهواء نوع (سبلت) والتي تقوم بتبريد الهواء فقط من دون تجهيز القاعة بالهواء النقي مما يؤدي مع وجود الزحام الشديد إلى ضيق في نفس المدعوين وذلك لقلة نسبة الاوكسجين وزيادة ثاني أوكسيد الكربون ناهيك عن المخاطر الصحية من ازدياد العدوى في حالة وجود مرضى في الجهاز التنفسي داخل القاعة.

نفهم من ذلك أن أهمية توفر الهواء النقي جلية لأي شخص، أما كمية الهواء المطلوب تبديله للمبنى في كل وحدة زمنية فهذا يعتمد على:

١- عدد الأفراد الشاغلين للفضاء
٢- نوعية الفعالية داخل الفضاء
٣- طبيعة استخدام الفضاء

وهنالك دراسات خاصة لتحديد كمية الهواء الواجب تبادله لكل حالة ولكل فعالية بوحدات قياس (م٣ / ساعة) المهم أن نعلم أن هناك حاجة فعلية لتبديل هواء الفضاء للحصول على أجواء صحية.

إن عملية تبديل الهواء الداخلي بالهواء الخارجي قد يصاحبها نوع من البرودة المضافة إلى الفضاء، حيث تتم خلالها نقل درجة حرارة الخارج إلى الداخل، أما عملية ارتفاع الهواء الحار إلى الأعلى باستمرار ودخول الهواء البارد فهذه تجري حتى حين تكون الرياح شبه ساكنة حيث يرتفع الهواء الحار القليل الكثافة إلى الأعلى ليدخل محله هواء بارد (ثقيل) وهذه هي عملية انتقال الهواء من مناطق الضغط العالي إلى مناطق الضغط المنخفض وحركة الهواء هذه يصاحبها دوماً تلطيف للجو حتى في الأيام التي تكون فيها الرياح شبه متوقفة وهذا هو ما يسمى بالتبريد بواسطة تيارات الحمل وعلى الفضاءات أن تصمم بحيث تساعد على استمرار حركة الهواء هذه والاستفادة القصوى منها.

أما ما اطلقنا عليه التبريد الفيزولوجي، فهو تبريد ناتج حصراً عن حركة الرياح والنسائم الهوائية ولفهم الحيثيات الأساسية لهذا النوع من التبريد علينا دراسة فيزيولوجية جسم الإنسان من ناحية انتاجه الحراري.

فالإنسان يعتبر من الحيوانات ذوات الدم الحار التي تستقر فيه درجة حرارته الطبيعية بالرغم من اختلاف درجات الحرارة الخارجية، وحتى تتحقق هذه النتيجة جهز الله عز وجل جسم الإنسان بأجهزة تطرد الحرارة الزائدة عند ارتفاع درجات الحرارة الخارجية وتحمي الجسم من جهة أخرى إذا انخفضت درجة الحرارة الخارجية إلى مستويات متدنية، بل ويرتجف الجسم لإنتاج حرارة للسيطرة على درجة حرارة الجسم. يكتسب جسم الإنسان الحرارة عن طريقتين رئيسيتين هما :

١- البيئة المحيطة به والتي تشمل :

أ- أشعة الشمس مباشرة
ب - اشعاع غير مباشر
ت - التوصيل
ث - تيارات الحمل

٢- التمثيل الغذائي :

ومادام الإنسان على قيد الحياة فإنه يحتاج إلى الطاقة لأداء فعالياته التي يستحصلها من التمثيل الغذائي الذي تكون الحرارة أحد نتائجه العرضية وعليه أن يتخلص من الفائض منها وهنالك أربع طرق رئيسية للتخلص من هذه الحرارة وهي :

١- الإشعاع
٢- التوصيل
٣- الحمل
٤- التبخير

وتحتاج الطرق الثلاث الأولى إلى أن تكون المناطق المحيطة بجسم الإنسان أقل حرارة منه.

وبما أن درجة حرارة الجو المؤثر في المناطق الدافئة الرطبة (من ضمنها مدينة عدن) والتي تتراوح بين (٢٩ - ٣٦) م٥، هي مقاربة لدرجة حرارة الجسم (درجة حرارة الجلد ٣٤)م٥ فإن الطرق الثلاثة الأولى آنفة الذكر لايمكن الاستفادة منها ويبقى الأمل الوحيد في التبخير.

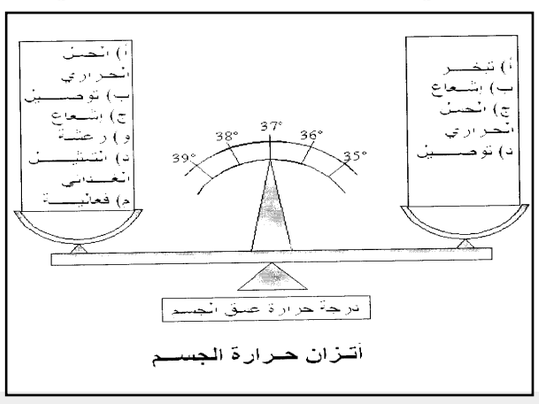

أتزان حرارة الجسم

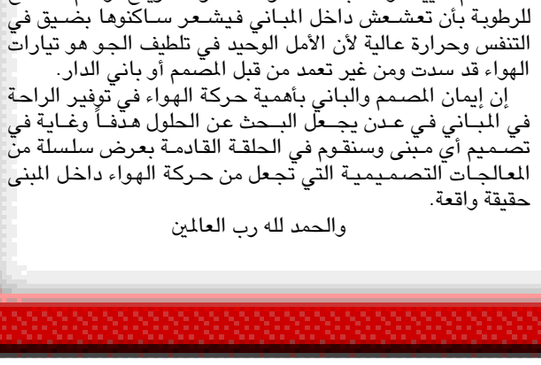

والكل يعرف عن هذه الطريقة إنها ناجحة وممتازة ولأن عملية التبخير (تحول الماء من الحالة السائلة إلى الحالة الغازية) فإنها تحتاج إلى سحب كميات محسوسة من الحرارة في الأجسام الملاصقة للماء الذي يتم تبخيره، وهذا يتم بسرعة عند تعرضه إلى تيارات هوائية تدفع بالهواء القريب من السطح والمشبع ببخار الماء بعيداً ليتم تبخير كميات جديدة.

والتبخير يتم بطريقتين الأولى عبر الرئتين أثناء التنفس والثانية عبر الجلد ذي المساحة السطحية الواسعة.

نفهم مما تقدم أن تيارات الهواء إذا تحققت تستطيع أن تحصل منها على تلطيف للفضاء الذي يعيش فيه الإنسان في المناطق الدافئة الرطبة وعليه يحرص المصمم على توفيرها ويجتهد لدراسة حركة الهواء والرياح للاستفادة منها بدرجاته القصوى للحصول على مبنى اقتصادي مريح.

إذاً فإن معيار التصميم الجيد في المناطق الدافئة الرطبة هو مدى استطاعة المهندس الاستفادة من التيارات الهوائية الموجودة في تحقيق بيئة مريحة، بالإضافة إلى حمايته من الحرارة الخارجية.

وما الراحة والأجواء الجيدة التي كانت تتمتع بها الأبنية القديمة في عدن وعدم احتياج أهلها إلى المكيفات الهوائية ولطول أيام السنة، إلا لنجاح المصمم في فهم حقيقة بيئته وكيفية الاستفادة القصوى من التيارات الهوائية.

لذا فإن علينا أن نرحم المواطنين بتصميم أبنية مريحة من دون استخدام تكييف وذلك باعتماد دراسة لحركة الرياح، وعدم السماح للرطوبة بأن تعشعش داخل المباني فيشعر ساكنوها بضيق في التنفس وحرارة عالية لأن الأمل الوحيد في تلطيف الجو هو تيارات الهواء قد سدت ومن غير تعمد من قبل المصمم أو باني الدار.

إن إيمان المصمم والباني بأهمية حركة الهواء في توفير الراحة في المباني في عدن يجعل البحث عن الحلول هدفاً وغاية في تصميم أي مبنى وسنقوم في الحلقة القادمة بعرض سلسلة من المعالجات التصميمية التي تجعل من حركة الهواء داخل المبنى حقيقة واقعة.

والحمد لله رب العالمين